وزير خارجية العراق في دمشق... ومن المقرر أن يستقبله الرئيس الأسد

المعلم والجعفري يبحثان تعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب وإعادة فتح المعابر الحدودية

الوطن- وكالات

بحثت سورية والعراق أمس تعزيز التنسيق القائم بين البلدين في جهودهما لمكافحة الإرهاب، وأكدتا ضرورة الإسراع في إعادة فتح المعابر الحدودية بينهما الأمر يساهم في تعزيز صمود البلدين في مواجهة التحديات القائمة.

وبناء على دعوة من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم وصل إلى دمشق صباح أمس وزير خارجية العراق إبراهيم الاشيقر الجعفري في زيارة رسمية للجمهورية العربية السورية تستمر ثلاثة أيام يلتقي خلالها كبار المسؤولين في الدولة، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، في حين تحدثت مصادر مطلعة لـ«الوطن» عن أن الرئيس بشار الأسد سيستقبل الجعفري خلال الزيارة.

وسيجري خلال اللقاءات بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين سورية والعراق إضافة إلى استعراض القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وفق الوكالة.

والتقى المعلم مع الجعفري والوفد المرافق له مساء أمس، وتم خلال اللقاء بحسب «سانا» «بحث تعزيز التنسيق القائم بين البلدين في جهودهما لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية والتغيرات والتحولات في مواقف العديد من الأطراف نتيجة التطورات الأخيرة في سورية والمنطقة».

وجرى خلال اللقاء «التأكيد على عمق علاقات الأخوة والتعاون التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين والروابط التاريخية الجغرافية العميقة التي تجمعهما وأهمية الاستمرار في تطوير هذه العلاقات والروابط تجاه جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك وعلى مختلف الصعد بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إعادة فتح المعابر الحدودية بين البلدين الأمر الذي سينعكس إيجاباً على حركة تبادل البضائع وانتقال الأشخاص ويساهم في تعزيز صمود البلدين في مواجهة التحديات القائمة».

وتشترك سورية مع العراق بعدد من المعابر الحدودية، هي معبر اليعروبية- ربيعة في الشمال ومعبر البوكمال- القائم وسط البلاد، ومعبر التنف- الوليد جنوباً.

وكان الجيش العربي السوري سيطر على معبر البوكمال مؤخراً، بعد طرد تنظيم داعش منه. وعرض المعلم خلال اللقاء لتطورات الأوضاع في سورية، مؤكداً تصميم الشعب السوري على مواصلة حربه ضد التنظيمات الإرهابية حتى تحرير كامل الأراضي السورية، ومشدداً على أن سورية تكتب الآن الفصل الأخير من فصول الأزمة التي تمر بها وباتت تقف على أعتاب النصر.

وأشاد المعلم بمواقف العراق في المحافل العربية والدولية المتضامنة مع سورية قيادة وشعباً في مواجهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها مؤكداً أن البلدين الشقيقين يقفان في خندق واحد ويواجهان التحديات نفسها وداعياً إلى الاستمرار في تطوير التعاون بين البلدين وأن يكون التنسيق السوري العراقي في المرحلة المقبلة استراتيجياً لرسم مستقبل أفضل لشعبي البلدين الشقيقين.

بدوره أكد الجعفري متانة العلاقات بين سورية والعراق، مشيراً إلى أن قيادة العراق وشعبه لن ينسيا ما قدمته سورية للشعب العراقي في الأزمات التي مر بها العراق عبر التاريخ، ومؤكداً أن العراق مستمر في الوقوف إلى جانب سورية وهو يتطلع إلى الارتقاء بمستوى التنسيق والتعاون بين البلدين إلى أعلى المستويات وإلى عودة العلاقات الاقتصادية والتجارة البينية مع سورية بشكل أقوى مما كانت عليه.

وقال وزير خارجية العراق: إن دول المنطقة والعالم بدأت تتفهم حقيقة الموقف السوري وما يحصل في سورية وإن الشعب السوري دفع ضريبة مواجهته الإرهاب نيابة عن العالم متمنياً لسورية ولشعبها عودة الأمان والاستقرار والازدهار.

حضر اللقاء نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، ومستشار الوزير أحمد عرنوس ومدير إدارة المكتب الخاص محمد العمراني ومدير إدارة الوطن العربي في وزارة الخارجية والمغتربين مرتضى الجمال وسفير جمهورية العراق بدمشق.

وكان في استقبال الوزير الجعفري والوفد المرافق لدى وصوله إلى مطار دمشق الدولي المعلم وعدد من مسؤولي وزارة الخارجية والمغتربين إضافة إلى السفير العراقي بدمشق.

وكان المعلم وجه دعوة رسمية مطلع الشهر الحالي لوزير الخارجية العراقي لزيارة دمشق، في إطار مساعي تعزيز العلاقات بين البلدين.

وعلمت «الوطن»، أن المعلم والجعفري سيعقدان مؤتمراً صحفياً مشتركاً اليوم في مقر وزارة الخارجية والمغتربين، يجملان خلاله ما تطرقت إليه المباحثات، في حين من المقرر، أن يتوجه الجعفري إلى لبنان بعد انتهاء زيارته إلى دمشق.

ويوم الخميس الماضي استقبل الرئيس العراقي برهم صالح السفير السوري لدى بغداد سطام جدعان الدندح الذي نقل إلى الرئيس صالح رسالة خطية من الرئيس السوري بشار الأسد هنأه خلالها بتوليه منصب رئيس جمهورية العراق، بحسب تقارير صحفية.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم ملتقياً وزير خارجية العراق إبراهيم الجعفري والوفد المرافق أمس (سانا)

واشنطن تسترت على جريمتها

سورية تطالب بتحقيق دولي في استخدام «التحالف» الفوسفور المحظور

وكالات

طالبت دمشق بتحقيق دولي في جريمة «التحالف الدولي» التي استخدم فيها الفوسفور الأبيض المحظور دولياً في مدينة هجين بريف دير الزور، على حين حاولت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» التعتيم على الجريمة متذرعة بأنها استخدمت أسلحة «تخضع للمعايير الدولية».

ووجهت وزارة الخارجية والمغتربين أمس بحسب وكالة الأنباء «سانا» للأنباء رسالتين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن جاء فيهما: أقدم «التحالف الدولي» غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية على اقتراف جريمة جديدة بحق المدنيين السوريين الأبرياء بعد أن قام طيرانه الحربي يومي الـ١٣ والـ ١٤ من تشرين الأول ٢٠١٨ باستهداف المنازل السكنية في مدينة هجين بمحافظة دير الدور بقنابل الفوسفور الأبيض المحظورة دولياً حيث أسفرت هذه الجريمة النكراء عن استشهاد وإصابة عدد من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال.

واعتبرت الوزارة، أن استخدام «التحالف الدولي» أسلحة محرمة دولياً ضد الشعب السوري أصبح سلوكاً ممنهجاً ومتعمداً لهذا «التحالف» في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان.

وأوضحت الوزارة، أن هذه الجريمة تشكل حلقة في سلسلة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها «التحالف الدولي» بحق الشعب السوري ومنها استمراره بدعم الإرهاب واستخدامه الإرهابيين والمليشيات الانفصالية لتحقيق أغراضه ومخططاته العدوانية التي تستهدف سيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

وطالبت الوزارة مجدداً مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وإجراء تحقيق دولي بهذه الجرائم وإدانتها والتحرك الفوري لوقفها ومنع تكرارها وإنهاء الوجود العدواني للقوات الأميركية والقوات الأجنبية الأخرى الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية ومنعها من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تقويض وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

وذكّرت الوزارة في الرسالتين بالرسائل العديدة السابقة ومنها رسائلها المؤرخة في الـ٦ والـ١٧ من آب ٢٠١٧، والصادرة بالوثيقتين ٦٨٤-٢٠١٧/اس و٧١٧-٢٠١٧/اس التي أشارت فيها إلى قيام «التحالف الدولي» بالاستخدام الممنهج لقنابل الفوسفور الأبيض المحظورة دولياً في قصف الأحياء السكنية في محافظات الرقة ودير الزور وحلب والحسكة.

وطالبت الوزارة في الرسالتين مجلس الأمن الدولي بالتحرك الفوري لوقف هذه الجرائم ومنع تكرارها.

وكان نائب رئيس لجنة شؤون الدفاع في مجلس الدوما الروسي، يوري شفيتكين طالب أول من أمس بتحقيق دولي مماثل في الجريمة.

في المقابل، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، أن «التحالف لن يناقش علناً لاستخدام أنواع محددة من الأسلحة والذخيرة في العمليات الجارية» في سورية.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أمس عن مصدر في «البنتاغون» قوله: «ومع ذلك فإن أي سلاح متاح للولايات المتحدة يتم تقييمه من وجهة نظر قانونية.. لمدى امتثاله لقواعد الحرب».

وتعتبر قنابل الفوسفور أسلحة دمار شامل واستخدامها محظور بموجب البروتوكول الملحق باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

«الوطن» تنشر محضر اجتماع الجانبين وتفاصيله

اتفاق سوري أردني على إعادة فتح معبر «نصيب- جابر» اليوم

الوطن- وكالات

أعلنت دمشق أمس، أنه تم الاتفاق مع عمان على إعادة فتح معبر نصيب- جابر الحدودي اليوم، وذلك عقب اجتماع بين الجانبين السوري والأردني.

وقال وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم الشعار في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: إن «اللجنة الفنية السورية الأردنية اجتمعت اليوم (الأحد) في مركز جابر الحدودي على الحدود السورية الأردنية وتم الاتفاق على الترتيبات والإجراءات الخاصة لإعادة فتح معبر نصيب - جابر بين البلدين اعتباراً من يوم غد الإثنين (اليوم)». وحصلت «الوطن» على صورة من محضر الاجتماع بين الجانب السوري والجانب الأردني بخصوص إعادة فتح الحدود وإعلان موعد الافتتاح.

وجاء في المحضر: أنه «تم عقد اجتماع في مركز حدود جابر بين الجانبين الأردني والسوري في تمام الساعة (١١,٤٠) من صباح يوم الأحد الموافق (٢٠١٨/١٠/١٤) بخصوص الموضوع أعلاه (إعادة فتح الحدود وإعلان موعد الافتتاح)».

وتضمن المحضر أنه تم الاتفاق على «استئناف حركة النقل البري للركاب والبضائع بموجب أحكام اتفاقية النقل البري للركاب والبضائع بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية والموقعة بتاريخ (١٩٩٩/٨/٣م) ومذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة البلدين الشقيقين بتاريخ (٢٠٠٩/١٠/٢٦)»، علماً أن مذكرة التفاهم بين البلدين تتم دراستها من الحكومة السورية وسيتم إبلاغ الجانب الأردني بالإجراءات المتخذة من خلال القنوات الرسمية».

وورد في المحضر، أنه «بالنسبة لسائقي الشحن والمركبات العمومي يخضعون للإجراءات الحدودية فقط».

وأضاف: «بخصوص الإجراءات الجمركية، وبسبب عدم وجود جهاز (X-ray) في معبر نصيب، طلب الجانب السوري إرسال مندوب من قبلهم للمشاركة في التفتيش (الفحص الفني) وتزويدهم بكرت قبان».

كما تم الاتفاق على أن «طبيعة العمل محددة بالوقت وليس بعدد المركبات والمسافرين أي أن تكون فترة الدوام من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة الرابعة مساءً».

ولفت المحضر إلى أنه «تمت الإشارة إلى إمكانية مغادرة مواطني كلا البلدين إلى سورية من مركز حدود جابر، أما بخصوص القدوم للأردن فالشخص القادم يحتاج إلى موافقة أمنية مسبقة، وفي حال العبور يحتاج إلى إبراز إقامة أو تأشيرة سارية المفعول للبلاد التي ينوي السفر إليها».

وبحسب المحضر فقد «تم الاتفاق على أن يتم الإعلان عن موعد فتح الحدود مساء اليوم الموافق (٢٠١٨/١٠/١٤) من الناطق الإعلامي الرسمي».

وشارك في الاجتماع عن الجانب السوري، رئيس معبر نصيب الحدودي العقيد مازن غندور، ومعاون المدير العام للمؤسسة العامة للمناطق الحرة أحمد الخوالدة، ومعاون المدير العام للجمارك سميح كسيري، ومدير مكافحة التهريب غياث حمدان، ومدير المعلوماتية جلال جديد، ومدير النقل الطرقي بوزارة النقل محمود أسعد، ومدير التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ثائر الفياض، وعن مديرية الجمارك العامة، فرحان السموري.

وعن الجانب الأردني شارك بالاجتماع مدير حدود جابر العقيد عماد الريالات، وأيمن السعود عن جهاز المخابرات، ومدير مركز جمرك جابر العقيد في الجمارك محمد عبد الرزاق النسور، ومدير جمارك المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة العقيد في الجمارك صخر الجندي، ومدير مديرية الاتفاقيات والمعاهدات بوزارة النقل الأردنية زين أبو رضوان، ومدير مديرية نقل البضائع في هيئة النقل البري الأردنية إياد الزعبي.

وقبل اندلاع الأزمة السورية، شكّل معبر نصيب الواقع في محافظة درعا ويقابله في الجانب الأردني معبر جابر، منفذاً تجارياً حيوياً بين سورية والأردن، وكان يُستخدم كذلك لنقل الصادرات من لبنان براً إلى الأسواق العربية.

وأغلقت الأردن معبر جابر من جهتها مطلع نيسان ٢٠١٥ بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية على معرب نصيب.

وطهر الجيش العربي السوري في تموز الماضي المعبر الحدودي من الإرهاب وأعاد إليه الأمن وباشرت الورشات الفنية أعمال الترميم في المعبر وإصلاح الطرقات الواصلة إليه من مدينة درعا إضافة إلى استكمال الإجراءات اللوجستية اللازمة لإعادة تشغيله.

مهلة خروجهم من «منزوعة السلاح» تنتهي اليوم.. ولا مؤشرات على تنفيذهم للاتفاق

إرهابيو الشمال يخرقون «اتفاق إدلب».. والجيش يرد ويقضي على العديد منهم

حماه- محمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

عشية انتهاء المهلة المحددة لخروج الإرهابيين من المنطقة «المنزوعة السلاح» بموجب «اتفاق إدلب»، لم تظهر أية مؤشرات على خروجهم، لا بل أقدموا على خرق الاتفاق، الأمر الذي رد عليه الجيش العربي السوري وقضى على العديد منهم.

ومن المقرر، أن يتم اليوم الموافق لـ١٥ تشرين الأول بموجب «اتفاق إدلب» الذي تم الإعلان عنه الشهر الماضي عقب قمة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، انسحاب التنظيمات الإرهابية من المنطقة «المنزوعة السلاح» التي تم الاتفاق على إقامتها بين مناطق سيطرة الجيش ومناطق سيطرة المليشيات المسلحة، وذلك بعد أن تم تنفيذ البند الأول من الاتفاق بسحب السلاح الثقيل من المنطقة. وبحسب مصادر إعلامية معارضة، فإن يوم أمس «لم يشهد أي بوادر أو مؤشرات على خروج الإرهابيين من المنطقة المنزوعة السلاح»، وأكد المصادر، أن الإرهابيين «واصلوا بقاءهم في المنطقة»، وسط ترقب حذر يخيم على المنطقة قبيل انتهاء مهلة مغادرتهم المقررة أن تنتهي اليوم الاثنين. من جانبها، نقلت وكالة «أ ف ب» عن مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، رامي عبد الرحمن، تأكيده أن «قصفا بقذائف الهاون الثقيل» سجل ليلة الأحد من المنطقة المنزوعة السلاح على مناطق سيطرة الجيش في منطقتي ريف حلب الغربي وريف حماة الشمالي.

وقال عبد الرحمن: إن هاتين المنطقتين يجب «أن تكونا خاليتين من السلاح الثقيل ومن ضمنها قذائف الهاون».

وأوضح عبد الرحمن، أن التنظيمات الإرهابية أطلقت عدة قذائف على معسكر للجيش في منطقة جورين في ريف حماة، أدت إلى استشهاد جنديين، كما قصفت أيضاً أحياء في منطقة حلب من مواقعها في الريف الغربي، الذي يقع في المنطقة المنزوعة السلاح.

وهذا ليس أول خرق للتنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة لـ«اتفاق إدلب»، فقد واصلت تلك التنظيمات والمليشيات خرقه منذ اليوم الأول للإعلان عنه.

وفي المقابل، رد الجيش على خرق التنظيمات الإرهابية يوم أمس للاتفاق، وذلك برمايات من مدفعيته الثقيلة استهدفت مواقع وتحركات لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المسلحة المتحالفة معه في ريف حماة الشمالي وتحديداً في وادي الدورات وقرية معركبة ومحيط اللطامنة وأراضيها الزراعية، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين، وإصابة آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

كما استهدفت وحدات من الجيش تتمركز في منطقة زلين بالمدفعية الثقيلة تحركات لمجموعات من «النصرة» في أطراف اللطامنة أيضاً وأردت العديد من أفرادها.

وترافق ذلك مع دك الجيش بمدفعيته الثقيلة نقاط تمركز الإرهابيين في الزيارة وزيزون بسهل الغاب الغربي، ما أدى إلى مقتل العديد منهم وجرح آخرين، وذلك رداً على خرقهم اتفاق إدلب وقصفهم بالصواريخ بلدة جورين، ما أدى إلى ارتقاء شهيدين، إضافة لقصفهم قرية البحصة بقذائف الهاون من دون وقوع إصابات بين المواطنين.

واعترف الإرهابيون في بيان لهم نشروه على مواقعهم الإلكترونية بهذا الخرق بعد الهدوء النسبي الذي سيطر على المنطقة «المنزوعة السلاح» بريف إدلب الجنوبي الشرقي بموجب «اتفاق إدلب»، وأكدوا أن مسلحي تنظيم «الحزب التركستاني» المبايع لـ«النصرة» استهدفوا بالهاون البحصة وجورين بسهل الغاب الغربي المتاخم والمتداخل مع ريف إدلب الجنوبي.

في الأثناء، نقلت صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، عن مسؤول في مليشيا «الجيش الحر» قوله: إن المرحلة الحالية هي أصعب من مرحلة تطبيق المنطقة «المنزوعة السلاح» والخطر الأبرز هو خروج التنظيمات المصنّفة إرهابياً من المنطقة وإعادة انتشارها في باقي مناطق إدلب.

وأضاف: إنه من الصعوبات في تنفيذ الاتفاق هو تحديد مصير وجود تلك التنظيمات من دون أن تحلَّ نفسها، خصوصاً في ظل الالتزام التركي لتأمين فتح الطريقين الدوليين من حلب إلى كل من حماة واللاذقية.

من جانبها أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، عبر نشرتها على موقعها الرسمي بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن الجانب الروسي في لجنة الهدنة الروسية التركية في سورية، رصد خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة (أول أمس)، ٩ حالات إطلاق نار، ٣ في اللاذقية، ٦ في حلب، في حين لم يسجل الجانب التركي أي انتهاك لوقف إطلاق النار».

من جهة ثانية، تواصل الفلتان الأمني في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية في شمال البلاد، حيث استشهدت عائلة بكاملها مؤلفة من أب وأم وأطفالهما، إثر إطلاق مسلحين مجهولين النار عليهم، في مدينة إدلب، وفق ما ذكرت صفحات على «الفيسبوك»، في حين قام مسلحون مجهولون بقتل قيادي في «النصرة»، تونسي الجنسية، وهو أمني في سجن «العقاب» السيئ الصيت، بعدة طلقات نارية، وذلك في منطقة بليون في أطراف جبل الزاوية ضمن القطاع الجنوبي من ريف إدلب، بحسب ما ذكر «المرصد» المعارض.

وفي عفرين، لا تزال وسائل المواصلات والمرافق العامة تتعرض لعمليات النهب والتخريب، حيث أفادت وكالات معارضة، أن ميليشيا «تجمع أحرار الشرقية» ألقت القبض على ثمانية أشخاص أثناء قيامهم بسرقة جزء من سكة الحديد في قرية عين الحجر بريف عفرين.

عناصر تابعة لميليشيات إرهابية مسلحة في الريف الجنوبي من حلب (أ.ف.ب)

قولاً واحداً

كيف نواجه أزمة نضوب الفكر العربي المنتج

رفعت بدوي

بعد رصد مضن لتطور حالة الفكر والمفكرين في مجتمعنا العربي يتضح أننا بتنا نواجه أزمة حقيقية في الفكر والفكرة، فالفكر بالإجمال يبقى الأساس في نشوء الفكرة لتصبح عبارة عن مبادئ يعمل على تجيير الجهود الرامية إلى ترجمتها، وتنشأ معها وظيفة اجتماعية للمثقف يفترض أنها حيز من الثقافة وشكل من أشكال حراكها المفترض، وبمقتضى ذلك الافتراض لا تكون وظيفة المثقف فكرية أو معرفية فحسب وإنما اجتماعية تعمل على تفعيل وتصويب الوعي في المجتمع والانشغال بالقضايا العامة والمشاركة في تفاعل الرأي والموقف، والانحياز لجهة التحرر من الاحتلال والاستبداد، ولرفع الظلم والمظلومية اللاحقتين بالشعوب المقهورة، أو العمل لمصلحة الشعوب المهمشة والفقيرة، والنضال ضد الرأسمال والسلطة الجائرة التي تعتمد مبدأ اللامساواة والقمع.

المفكرون المثقفون في الوطن العربي انصرفوا في ما مضى إلى النضال من أجل دعم حركات التحرر الوطني في وجه الحكم العثماني ثم ضد الاستعمار الفرنسي البريطاني لبلادنا العربية في الجزائر ومصر والسودان وليبيا وسورية والعراق، ثم تحول الفكر العربي إلى البحث عن السبل الكفيلة بترجمة عصارة الفكرة التي أنتجت المبادئ النضالية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة الليبرالية المتوحشة التي تقف بوجه تحقيق مبدأ المساواة بين مختلف طبقات المجتمع، وضد القمع السياسي للحريات التي تحول في منع الشعوب من المضي في تحقيق حرية تقرير مصيرها.

الغرب لجأ إلى وتوظيف الفكر التثقيفي في السياسات الدولية لخدمة المصالح الغربية الصهيونية فيما نحن العرب وظفنا الفكر التثقيفي في خدمة التزمت الديني المتخصص في نبش خلافات فقهية زاد عمرها على ١٤٤٧ سنة، أو في توظيف الفكر لخدمة مشروع الحاكم حتى لو كان حاكماً فاسداً ما أصاب الفكر التثقيفي العربي بالعقم ونضوب الإنتاجية.

لقد سادت في الوطن العربي موجة توظيف أو شراء للفكر ومصادرة الفكرة حتى بلغ الأمر إلى تضخيم قيمة شراء واستثمار المفكر وفكره والمثقف العربي كل حسب تأثيره في مجتمعه، بيد أن المؤلم هو أن هذه الموجة لاقت رواجاً لا سابق لها عند معظم المفكرين أو المثقفين العرب وذلك إما طمعاً في كسب المال أو خوفاً من قمع الحكام أو سعياً للفوز بمنصب عند الحاكم أو بالخنوع لمشيئة المشروع الغربي الصهيوني حتى وإن كان المشروع يتطلب بيع الضمير الإنساني وتخريب المجتمع، وهذا ما أسهم في إفقار معنى الالتزام بقضايا ومصالح الشعوب الأمر الذي ساد بين معظم المفكرين والمثقفين العرب ردحاً من الزمن.

وفي نظرة إلى تطور حالة الفكر والمفكرين العرب وما آلت إليه، سرعان ما نكتشف حالة من الانكفاء أو نضوب الإنتاجية التي أصابت معظم المفكرين ممن اعتبروا في خانة الباحث المنتج للفكرة التي من شأنها تصويب الهدف والجهد والعمل على ترجمة مبادئ الفكرة الهادفة لانتشال المجتمع من حالة انحراف البوصلة، وخاصة بعد اجتياح بلادنا العربية ما سمي بالربيع العربي واعتلاء الحركات الدينية للمشهد السياسي على الساحة العربية.

إن الغرب عموماً والعدو الإسرائيلي خصوصاً أدرك عدم إمكانية عودة القوة العسكرية الإسرائيلية إلى ما كانت عليه في العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٣ و١٩٧٨ والعام ١٩٩٦، كما أصابه اليقين التام باستحالة تحقيق أي نصر في حرب عسكرية مقبلة في المنطقة وخاصة على سورية، الأمر الذي حرم العدو من المناورة ومن فرض أجندته وشروطه كما تعود سابقاً، فالفكرة الغربية الإسرائيلية السائدة اليوم هي التحول من المواجهة من حرب عسكرية ميدانية إلى حرب العقول وحرب تدمير ممنهج للفكر العربي المنتج باللجوء إلى ممارسة الحرب النفسية والتكنولوجية وإلى الحرب على البيئة الحاضنة للمقاومة وللفكر القومي المنتج.

مما لا شك فيه أن الفوضى العارمة وحالة التخبط والشلل الفكري اللتين أصابتا المجتمع العربي هما نتاج فكر وفكرة غربية صهيونية الهدف منها كي الوعي العربي وضرب البنية الفكرية العربية التي تختزن مبادئ النضال والكفاح من أجل تحرير أوطاننا العربية من سطوة الاحتلال الإسرائيلي، ومن سطوة السيطرة المالية والعسكرية الغربية على أوطاننا من الأخطاء العربية الفادحة المرتكبة عن قصد أو عن غير قصد، سواء كان بالركون أم في الاعتماد على الكثير من المفكرين والمثقفين في المبادرة إلى إنتاج الفكر العربي، أو تظهير الفكرة التي من شأنها إعلاء الصوت للتنبيه من خطورة انحراف البوصلة، أو التلهي بتصفية حسابات أو اختلافات فقهية والدخول بمتاهات مذهبية لا طائل منها، والتأكيد على ضرورة التصويب نحو اتجاه البوصلة والهدف الأساس نحو الاحتلال الإسرائيلي وتجيير كل الجهود لإفشال مشروعات العدو المعدة سلفاً بهدف تمزيق مجتمعاتنا وأوطاننا العربية ومن ثم تحويلنا من مجتمع متكامل إلى قبائل طائفية مذهبية متناحرة لمئات السنين. هناك طبقة من المفكرين المثقفين في المجتمع العربي كنت قد حسبتها قدوة في إدراك المخاطر المؤثرة، ومثالاً في الحفاظ على المبادئ والتوجيه نحو الالتزام بمناصرة قضايا التحرر العربي ومناهضة الاحتلال الإسرائيلي والعمل على مواجهة مشروعات أعداء الأمة والتشبث بالانتماء الوطني، لكن ومع اشتداد الأزمات برزت على تلك الطبقة أعراض مرض العظمة أو عقدة الأنا ناهيك عن داء لوثة الاغتناء المفاجئ، الأمر الذي أصابني بالهول من حالة الانحراف والتحول والضرر الذي لحق بفكر هذه الطبقة.

إن حالة الإحباط التي أصابتنا هي ليست في قلة المفكرين والمثقفين في المجتمع، فالمجتمع العربي غني برجال ونساء الفكر وبالمثقفين والمثقفات الذين كتبوا وحاضروا وعلموا ودرسوا وروّجوا في المعاهد والجامعات لفكرة الانتماء للوطن والعداء لأعداء الأمة، لكن مع دخول المنطقة العربية حالة الفوضى الناتجة عن سيطرة التنظيمات المتأسلمة وفروعها من تنظيم الإخوان وداعش وتسميات أخرى على الساحة العربية، فوجئنا بانقلاب الكثير من المفكرين ليصبحوا تجاراً في ترويج مناصرة هذا المذهب أو ذاك بهدف إلغاء حالة الوعي والانتماء للهوية العربية والانتماء للعقيدة الأساسية بعد أن تخلوا عن حس الانتماء الوطني، وأضحى الكثير منهم خدماً عند أعداء الأمة في الترويج لفكرة المصالحة وإلغاء فكرة العداء للمحتل الإسرائيلي وإظهار العداء لكل من يناهض العدو ومشروعات الغرب الهدامة لأوطاننا.

لا غلو في القول إن الكثير من المفكرين أصحاب العلم والمعرفة ومن مختلف الاختصاصات من حاملي شهادات الفكر والمبادئ الوطنية قد تحول بقدرة قادر أو بقدرة تأثير الدولار الوهابي إلى إنسان شديد التعصب لمذهبه أو طائفته وإلى إنسان منقلب على ماضيه النضالي، وصار محرّفاً للبوصلة ومروجاً لثقافة المال والدولارات النفطية ومناهضاً للوطن وللحزب أو لحركات المقاومة ضد العدو الإسرائيلي. أولئك هم الذين وقعوا تحت تأثير لوثة غسل العقول والغلو بالدين والتمذهب ومن ثم تعطيل الفكر المنتج والترويج للتقوقع بحجة أن هذه المقاومة هي مقاومة تخص مذهباً معيناً، متناسين ما حققته تلك المقاومة من انتصار على العدو الإسرائيلي واستعادة للعزة والكرامة للأمة العربية.

إن حالة المعاناة التي تواجه الفكر العربي في مجتمعنا تحتّم علينا ضرورة إيجاد السبيل من أجل إعادة تفعيل المدرسة الحزبية العقائدية الهادفة إلى تنمية حركة التطور في الفكر القومي، والخروج من جلباب التمذهب أو التقوقع، والعمل على ترجمة فكرة الجبهة القومية الموسعة، ودعوة كل حركات المقاومة بكل أطيافها واتجاهاتها للانضواء تحتها، وصولاً إلى تشكيل الدرع الواقي الحامي لمجتمعنا العربي المقاوم المفعّل لمبادئنا القومية خارج الإطار الديني، لتكون السد المنيع بوجه أي إمكانية للعدو من خلق فجوات أو ثغرات تمكنه من تخريب البيئة الحاضنة للمقاومة أو للمجتمع القومي، كما يجب علينا التوجه نحو إعادة تفعيل حالة الوعي الحقيقي في تحديد البوصلة باتجاه العدو الإسرائيلي، وذلك لإعادة تفعيل الوزن العربي ولإنقاذ من بقي من أصحاب الفكر محافظاً على مبادئه وعلى فكره القومي المنتج، ولإنقاذ أجيالنا من الانحراف الفكري والعقائدي.